

## انماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي وتحليل دوال الاستهلاك

### باستخدام منهجية التكامل المشترك

أ.م. د. جعفر باقر محمود علوش      طالبة الماجستير. ايمان كاظم عباس (\*)

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

#### الملخص

اهتمت الدراسة بتحليل التغيرات في انماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي وتحديد العوامل المؤثرة فيه لمدة ثلاثة عقود شهد كل عقد منها تقريبا تغيرات ظرفية اقتصادية اثرت في قيم الاستهلاك واتجاهاتها في الاقتصاد العراقي .

كذلك اهتم البحث بتحليل دوال الاستهلاك من خلال وصف مجموعة من النماذج التي تقرر علاقاتها ،النظرية الاقتصادية لتحديد أي من العوامل المؤثرة في الاستهلاك هي التي تقرر فعلاً حجم الاستهلاك و توفر الامكانية الحقيقية لتقدير دالة الاستهلاك ،وتوصل البحث الى الجملة من الاستنتاجات اهمها :ان الانفاق الاستهلاكي الكلي وكذلك الحكومي يقررهما مستوى الدخل القومي وكذلك متوسط نصيب الفرد منه .أما الانفاق الاستهلاكي العائلي فيختلف عنهما إذ كان اثر الدخل القومي فيه ضعيفاً جداً.وكان التحليل القياسي لدوال الاستهلاك قد اعتمد منهجية التكامل المشترك للتخلص من مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية ،بقصد تحليل السببية بهذا المنهج المعتمد حديثاً في الدراسات القياسية يمكن عدم الوقوع في تقديرات زائفة .ومن ثم الباحث من الحصول على نتائج تتسم بالوثوق المقبول بدرجة عالية .

#### Abstract

*The study interested in knowing the change of consumption patterns in the Iraqi economy, and determines the factors that affecting it for three decades.*

---

(\*) مسئل من رسالة ماجستير للباحثة الثانية .

*Almost every decade has seen changes circumstantial and economic which they are affected in the values and trends of consumption in the Iraqi economy.*

*The research interested in analyzing consumption functions by describing a set of models that decide their economic theoretical relationships to determine any of the effective factors in consumption that determines the*

*volume of consumption and thus provide real possibility to estimate the consumption function .*

## المقدمة

تبرز أهمية دراسة الاستهلاك الكلي في وقتنا الحاضر لأنه يشكل المكون الرئيس للإنفاق القومي لمختلف الاقتصادات، مهما كان شكل النظام الاقتصادي فيها.

ففي بلدان اقتصاديات السوق وخصوصا المتقدمة منها ازداد الاهتمام بدراسة الاستهلاك ودوره في النشاط الاقتصادي منذ نهايات القرن الثامن عشر. وهنا نشير الى ان كل من الفرنسي بوكابرت والانجليزي مالثوس قد اوضحا أن الازمات التي بدأت تواجه بلدانهم وما نجم عنها من ظاهرة البطالة وتسريح العمال هي بسبب نقص الطلب الاستهلاكي وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي .

بينما في البلدان النامية خاصة في هذه المرحلة التي تشهد تحولات في انماط فلسفتها الاقتصادية وتغيرات في هيكلها البنوية، فقد شكل الاستهلاك كمكون وكمتغير اقتصادي كلي أهمية بارزة ومثلت الدراسات المرتبطة بالاستهلاك تحليلا وتوصيفا واتجاها، كما مثلت حاجة ملحة لتلك البلدان خصوصا مع تزايد الانفاق خاصة . هذه الحاجة كانت الاستهلاكي مقابل انخفاض مدخرات الاقتصاد الكلي ان كانت مدخرات حكومية او الدافع لهذا البحث في دراسة الاستهلاك وأنماطه في الاقتصاد العراقي مع الاخذ بنظر الاعتبار التطورات الحادثة في اتجاهات الاستهلاك وحجمه ونسبته الى الدخل القومي، وكذلك تحليل اسباب التغيرات في أنماطه التي يمكن إجمالها بالزيادة في عدد السكان والتغيرات الحادثة في العادات الاستهلاكية وكذلك التوسع في الاستهلاك الذي يسببه توجيه معظم الموارد الاقتصادية نحو الانفاق الجاري وخصوصا الخدمات والترفيه والاستجابة لمتطلبات الزيادة في حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع.

## أهمية البحث

من خلال وجود الحاجة لتحليل الاستهلاك ومع توافر الحقائق التي يمكن التعرف من خلالها بالزيادات في حجم الاستهلاك واتجاهاته فإن إدراك أهمية الاستهلاك في الاقتصاد العراقي سيكون أمرا واضحا للعيان ومن هنا تكمن أهمية البحث في دراسة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي وأنماطه واتجاهاته بشكل اعمق وتحليل العوامل المحددة له خلال مدة زمنية تمثلت فيها وخلالها حدود واضحة للتغيرات في الانماط الاستهلاكية في الاقتصاد العراقي .

## مشكلة البحث

التغيرات في اوضاع الاقتصاد العراقي الكلي رتبت تغيرا في أنماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي ولهذا تكمن مشكلة البحث في الاجابة على التساؤل الاتي :-

هل ان التغيرات في انماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي توجها لتحدد دالة استهلاك للاقتصاد العراقي من خلال العوامل المحددة للاستهلاك والتغيرات الحادثة في نسب اهميتها من خلال مدة البحث وبما متوفر من بيانات احصائية .

### **فرضية البحث :- يستند البحث على فرضيتين بشقين هما**

1. يرتبط الاستهلاك كمتغير كلي في الاقتصاد بمجموعة من العوامل المتغيرة ضمن اطار زمني معين ، وهذه العوامل تتغير وفق ظروف معينة مما يؤدي الى تغيرات في انماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي
  2. هذه التغيرات في الانماط الاستهلاكية ترتب اوضاعا تحليلية تمكننا من تحديد مجموعة من النماذج القياسية لدالة الاستهلاك وصولا لتحديد دالة للاستهلاك تمثل الاتجاه العام لهذا المتغير الاقتصادي المهم .
- نطاق البحث :-**

اعتمد البحث على تحليل الاستهلاك في الاقتصاد العراقي من خلال التغيرات الحادثة في محدداته التي تستدعي تشكيل نمط استهلاكي له ميزاته الواضحة خلال كل مدة زمنية معينة ، لهذا تم تقسيم البحث الى ثلاثة مراحل لكل مرحلة سماتها المميزة عن الاخرى وهي مرحلة ثمانينات القرن الماضي ومرحلة التسعينات لذات القرن والعشرية الاولى للقرن الحالي .اي ان البحث تتطرق لموضوع الاستهلاك خلال مدة تتجاوز ثلاثين عاما(1980-2010) .

### **الدراسات والبحوث السابقة :-**

تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي تتعامل مع منهجية التكامل المشترك في تحليل دوال الاستهلاك في الاقتصاد العراقي على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستهلاك بعده اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين والإحصائيين وغيرهم منذ زمن بعيد .

ولقد أنجزت عدة بحوث في مجال الاستهلاك العائلي في الجامعات العراقية والتي كانت موضع اهتمام الأساتذة وموضوعا لعدد من الرسائل الجامعية فهي البحوث التي تقدم بها طلبة الدراسات العليا . وفيما يلي أبرزها.

1. في عام 1977 قام الطالب ( قيدار حسن احمد ) بحث حول علاقة الاستهلاك بالتنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1965-1975) تضمنت الدراسة تقديم عرض لتطور حجم الاستهلاك والعوامل المؤثرة فيه واتجاهات لنمط الاستهلاك في العراق على ضوء بحث ميزانية الأسرة وكذلك محاولة لقياس دالة الاستهلاك باستخدام السلاسل الزمنية.
2. وفي عام 1979 قامت الطالبة ( سعادة مهدي ) بدراسة مجموعتين من المجاميع الاستهلاكية التي شملتها بحث ميزانية الأسرة لعام 1976 وهما المواد الغذائية في كل من الريف والحضر . وقد حاولت إيجاد العلاقة بين سلعة معينة ومجموعة الاتفاق بدلاً من الدخل وقد توصلت الى ان طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) أفضل طريقة لتقدير معاملات النموذج في حالة انعدام التجانس في تباين الأخطاء
3. وفي عام 1980 تناول بحث الطالب ( عبد الغني عبد الله حميد) تطور الأنماط الاستهلاكية في العراق خلال المدة(1976-72) ومقارنة هذا النمط بين مناطق القطر الجغرافية واجري مقارنة لنمط الاستهلاك

في العراق مع أنماط الاستهلاك في بعض من الدول النامية والمتقدمة وقد توصل الباحث إلى إن هناك اتجاهاً متصاعداً في حجم اتفاق الفرد العراقي على بنود الاتفاق المختلفة خلال المدة المذكورة كما تبين للباحث عند دراسة التطورات لأنماط الاستهلاك في العراق للسنوات (1976-61) ومقارنتها في الدول النامية والمتقدمة ، إن هناك تطوراً ملموساً قد طرأ على نمط الاستهلاك في العراق وأنه يمثل موقعاً جيداً بالنسبة للدول النامية.<sup>1</sup>

4. وفي عام 1981 قام الباحث ( ضياء صافي ناجي ) بدراسة قياسية لسلوك المستهلك عن المجاميع السلعية الرئيسية في بحث ميزانية الأسرة لعام 1976 للتعرف على النمط الاستهلاكية للحضر والريف واستخراج المؤثرات الرئيسية لسلوك المستهلك .

وقد توصل الباحث إلى إن الفرد العرقي يصنف ضمن الفئة متوسطة الدخل وحسب معامل فريش وكذلك احتسب المروونات الدخلية والسعرية للمجاميع السلعية الرئيسية للريف والحضر وهذه تعبير بداية الاعتماد على دول انجل.<sup>2</sup>

5. وفي عام 1982 قدم الباحث ( فاضل احمد ) بحث في الإنفاق الاستهلاكي العائلي على المواد الغذائية ، وقد استخدم تحليل الانحدار لمعرفة الاستهلاك المرغوب فيه كما استخدم صيغ دوال انجل لقياس المروونات الاتفاكية للمواد الغذائية للريف والحضر.<sup>3</sup> و مقارنة الاستهلاك الفعلي مع ما يجب إن يستهلكه الفرد وذلك على ضوء مقاييس الكفاية الاجتماعية.

6. وفي عام 1984 قدمت وزارة التخطيط دراسة تتعلق باستخدام الأساليب القياسية في تحليل الدالة المناسبة قدمت الدراسة طريقة استخدام منظومة الإنفاق الخطي الموسعة في تحليل سلوك القطاع العائلي واستخدمت الدراسة مسح ميزانية الأسرة لعام 1974.

7. وفي عام 1985 قدم الباحث ( رعد فاضل حسن ) دراسة في استخدام النماذج المقيدة لتقدير دالة إنفاق المستهلك في العراق وقد بين تأثير الدراسة تأثير الاختلاف في حجم الأسرة على نمط الاستهلاك من خلال استخدام النماذج المقيدة يعطي تقديراً غير متحيزاً لمعاملاتها. وإن الدالة اللوغاريتمية المزدوجة هي أكثر الدوال ملائمة للتعبير عن نمط الاستهلاك المجاميع السلعية<sup>4</sup>

8. في نفس العام قدمت وزارة التخطيط دراسة عن اتجاهات التغير في نمط الاستهلاك العائلي في العراق واستخدمت فيها دوال انجل لتمديد الدالة المناسبة وتطوير مستويات الكفاية الاجتماعية على مستوى المجموعات الرئيسية للسلع .

واستخدمت بحثي ميزانية الأسرة لعام 1979 و1985 و1984.

9. قام الباحث ( عبد الغني عبد الله ) في عام 1989 بدراسة عن تطور نمط الاستهلاك العائلي في ضوء بحوث ميزانية الأسرة وأساليب تقرير المروونات السعرية ودراسة عدالة توزيع الدخول وقياس الرفاهية

<sup>1</sup> ضياء صافي ناجي ،دراسة قياسية لسلوك المستهلك في العراق ،رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،1980.

<sup>2</sup> [قصي قاسم الكليدار ،قياس مستوى المعيشة في العراق ،اطروحة دكتوراه ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ،ص<sup>32</sup>، 1991

<sup>3</sup> .وزارة التخطيط ،المعهد القومي للتخطيط ،دراسة رقم 168 ،د.محمد حسين باقر ، مهدي محسن اسماعيل ،استخدام الاساليب القياسية في تحليل الاستهلاك العائلي ،بغداد ،1984

<sup>4</sup> . جابر حسوني خليل العجيلي ، مصدر سابق ،ص<sup>16</sup> .

والاجتماعية لمجاميع السلع الرئيسية للريف والحضر . وقد اعتمد بحوث ميزانية الأسرة 1972، 1971-1984، 1985.

10. قام الباحث ( ربيع خلف ) في العام نفسه بدراسة تحليل ردود فعل الاستهلاك الأسري وقد استخدم دوال انجل لاختبار الدالة المناسبة وقد قدر المرونات للريف والحضر ولعموم البلد وقد اعتمد على بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام 1984، 1985.

### البحوث المنشورة

1. في عام 2001 تقدم الباحث عدنان حسين بنشر بحث بعنوان " ترشيد الاستهلاك العائلي من منظور التكافل الاجتماعي في ظل الحصار الاقتصادي على العراق " .  
قد توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات منها ( ان الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق قد افرز الكثير من المتغيرات الاقتصادية ، ومن بين هذه المتغيرات الاقتصادية ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير ويلاحظ ذلك من خلال ارتفاع الرقم القياسي لاسعار المستهلك من (106.3) عام 1989 الى (59030.8) عام 1996 وانخفاض متوسط دخل الفرد للمدة ذاتها.<sup>5</sup>
2. عام 2006 نشر بحث بعنوان " تحليل دوال الاستهلاك " دراسة تطبيقية لنمط انفاق المستهلك في العراق ، من قبل فريق عمل تكون من (اموري هادي كاظم ، ليلي جبر محمد ، سرمد عباس جواد ،ليث رافع عبد المجيد ) .

### **المبحث الأول :- أنماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي**

#### **1-1:- تعريف النمط الاستهلاكي**

يقصد بنمط الاستهلاك الكيفية التي يتم بها توزيع مجموع الإنفاق على مختلف مجموعات السلع والخدمات<sup>6</sup> واستنادا لهذا التعريف فإن النمط الاستهلاكي يمثل الأسلوب الذي تعتمده كل أسرة في اختيار نوعية السلع والخدمات وكميتها التي تشبع حاجاتها ورغباتها وتختلف الأسر في أنماطها الاستهلاكية وذلك لاختلاف دخول أفراد المجتمع مما يؤثر في تباين إنفاقهم الشهري وفي نوعية السلع التي يشترونها وكذلك على وفق لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية ،ولكن يرى في بعض الأحيان تقارب مجموعة من الأسر التي تتشابه في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية في نمط استهلاكها إلى حد يمكن معه تصنيف أفراد المجتمع إلى فئات محدودة من الأسر ذات أنماط استهلاكية تكاد تكون متقاربة<sup>7</sup>. كما يمكن تعريف النمط الاستهلاكي بأنه اتجاه عام للاستهلاك في مجتمع معين (مدروس) يتحدد وفق عوامل موضوعية وذاتية خلال مدة زمنية معينة تتمثل في اتجاهات سلوكية ونزعات استهلاكية تحدها تلك العوامل<sup>8</sup>.

<sup>5</sup> عدنان حسين بونس ، ترشيد الاستهلاك العائلي من منظور التكافل الاجتماعي في ظل الحصار الاقتصادي على العراق ،مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد ، 2001.

<sup>6</sup> سيد محمود الهواري – تصرفات المستهلكين النظريات والارقام والبحوث – بيروت ط1 - 1966

<sup>7</sup> هناء عبد الحسين – تقدير وتحليل دالة الطلب للمواد الغذائية في العراق للمدة (1971-1990) مسئلة من مجلة كلية الادارة والاقتصاد- جامعة المستنصرية – العدد 48 - 2004

<sup>8</sup> جعفر باقر علوش –محاضرات غير منشورة للدراسات العليا –كلية الادارة والاقتصاد – جامعة واسط - 2011

## 1-2:- أهمية دراسة الأنماط الاستهلاكية

إن دراسة الأنماط الاستهلاكية لها أهمية كبيرة تمكننا من معرفة طبيعة استهلاك فئات المجتمع المختلفة ومن ثم يمكن وضع أهداف خطة استهلاكية تساهم في الرقابة على التغيرات التي تطرأ على مستوى المعيشة الحقيقي للمجتمع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يمكن تحديد طريقة عرض السلع والخدمات ومن ثم تحديد طبيعة الإنتاج ونوعه وتركيبه بما يضمن العمل على تلبية الحاجات الضرورية و الكمالية لإفراد المجتمع<sup>9</sup>.

أي إن دراسة وتحليل الأنماط الاستهلاكية تمكن من تقدير الطلب على السلع و ذلك من خلال احتساب المرونة الدخلية والسعرية لأصحاب فئات الإنفاق المختلفة ومن خلال تحليل أنماط الاستهلاك من ميزانية الأسر يمكن قياس الحد الأدنى للاستهلاك والتعرف على سلوك المستهلكين في كل بيئة ومعرفة الطبيعة الاستهلاكية للوحدة المستهلكة<sup>10</sup>.

## 1-3:- العوامل المحددة (المؤثرة) في الأنماط الاستهلاكية

إن النمط الاستهلاكي مفيد في إظهار البيانات المتعلقة بالاستهلاك في تركيب إحصائي قابل للتفسير ، إلا إن هذا التركيب لا يمكن إن يفسر بمعزل عن العوامل المؤثرة فيه لذلك ينبغي عند دراسة النمط الاستهلاكي معرفة العوامل المؤثرة فيه.

### Quantitative factors

#### 1.العوامل الكمية

يقصد بها تلك العوامل التي يمكن قياسها بالأرقام ويعد الدخل احد أهم تلك المتغيرات التي تلعب دورا أساسيا في تحديد سلوك المستهلك فضلا عن المتغيرات النقدية مثل الأسعار ومعدلات الفائدة والمتغيرات الاقتصادية غير المباشرة مثل عدد السكان .

2.العوامل السلوكية Behavioral factors يطلق على العوامل النفسية والاجتماعية والمتغيرات الثقافية تسمية العوامل السلوكية ، والعوامل غير الاقتصادية فهي متغيرات يصعب قياسها أو تمثيلها بالأرقام كالعادات والمحاكاة والأذواق و تغير المهن وعامل الهجرة والإعلام وغيرها<sup>11</sup> وتقسم العوامل السلوكية

أ.العوامل الداخلية :- مثل العوامل الشخصية والعمر والوضع الاقتصادي والعوامل النفسية.

وتقسم المؤثرات الشخصية على أربعة أقسام تتمثل بالدافع و الإدراك والتعلم والشخصية وهذه كلها محركات تحرك الفرد حسب الحاجة فالحاجة غير المشبعة تعد هي الدافع الذي يحرك الفرد و تختلف الطريقة التي

<sup>9</sup> هناء عبد الحسين – نفس المصدر السابق .

<sup>10</sup> عبد الغني حميد المشهداني – تطور نمط الاستهلاك العائلي في ضوء بحوث ميزانية الاسرة العراقية – دراسة اقتصادية قياسية للمدة (1971-1985) اطروحة دكتوراه مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد – ص 30-1989

<sup>11</sup> سالم محمد عبود – منى تركي – مدخل الى حماية المستهلك – مركز بحوث السوق –بغداد –دار الدكتور للعلوم – ط1 – ص 182-2009

يفسر بها الفرد المواقف وتنظيم معلوماته وهذه العملية تعرف بالإدراك. كما يعرف التعلم بأنه الاجراءات كافة التي يتم بواسطتها تعديل أو تغيير في أنماط السلوك البشرية، وتعد الشخصية من المتغيرات المهمة في تحليل سلوك المستهلك وذلك لأهمية إمكانية الربط بين نمط الشخصية ونوع السلعة أو الخدمة التي تلائمه.<sup>12</sup>

#### ب. العوامل الخارجية (الاجتماعية والثقافية):-

ينظر رجال الاقتصاد إلى نشاط التسويق على انه نشاط مجموعة من الأفراد متأثرين بضغط الجماعات وبرغبات الأفراد. إذا أوضحت الدراسات في مجال علم الاجتماع أهمية الجماعات ومدى تأثير الطبقة الاجتماعية في السلوك الإنساني في الاستهلاك.<sup>13</sup>

كما أشار (ثورستن فيليبين، thorsten veben) إلى الطبقة الاجتماعية وأثرها في ثقافة الاستهلاك العالم من خلال نظريته الطبقة المترفة.<sup>14</sup>

فمفهوم الاستهلاك التفاخري هو الشكل للاستهلاك الذي يوضح أنماط الاستهلاك ذات الطبيعة الطبقية فهو وسيلة للتعبير عن الثراء والترف الاجتماعي ومن جهة أخرى هو وسيلة لتحقيق غاية هامة وهي بناء هوية اجتماعية جديدة. ويؤكد العالم (اونتس) وآخرون أن عملية الاستهلاك عند الطبقات الدنيا في المجتمع هي أمان من العوز والحاجة أي لإشباع حاجات ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها.<sup>15</sup>

ومن هنا بدا الباحثون يأخذون إبعاد أخرى في معالجتهم لموضوع الاستهلاك تختلف كثيرا عن الجوانب الاقتصادية البحتة للمفهوم، ومن العوامل الاجتماعية الأخرى :

- اختلاف الأنماط الغذائية للعديد من المجتمعات وكذلك في المجتمع الواحد فنجد الريف والحضر والقرى تعيش جنبا إلى جنب ولكن بنمط استهلاكي مختلف.
- التعليم كعامل اجتماعي إذا يؤثر على السلوك الاستهلاكي من حيث استيعاب برامج الترشيد الاستهلاكي وتفضيل السلع وتفاعله بإيجابية مع الاحتياجات الفعلية للسلعة كما ونوعا.
- الهجرة عامل الهجرة من مجتمع إلى آخر يختلف عنه أي عن المجتمع السابق يخلق أنماطاً جديدة مختلفة للسلوك الاستهلاكي.<sup>16</sup>

فكثيرا ما نجد المهاجر نفسه يختلط في بيئة جديدة وجماعات غريبة عنه فينتج في حال التوافق والتكيف تتأقف ريفي - مدني أو تقليدي - معاصر أو أمي - متعلم لذلك ينتج تبدل أنماط المعيشة نتيجة التناقف الحاصل مع مرور الزمن.<sup>17</sup>

<sup>12</sup> سعدون حمود جثير وآخرون - قياس سلوك المستهلك تجاه الاوعية من وجهة نظر الطبيب - دراسة استطلاعية - مسئل من مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - العدد 22 - 2009.

<sup>13</sup> انظر : انماط الاستهلاك <http://www.educ22.com> BYWEB

<sup>14</sup> خالد توفيق - ظاهرة الاستهلاك بين الاقتصادي والتفسير الاجتماعي - رؤية نظرية مختلفة - بحث منشور وزارة الاعلام المصرية ز

<sup>15</sup> مامون طربية - علم الاجتماع في الحياة اليومية - قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة - بيروت - ط1 - دار المعرفة للنشر - ص 157 - 2011

<sup>16</sup> انماط الاستهلاك نفس المصدر السابق .

#### 1-4- العوامل المحددة لأنماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي

سوف نستعرض العوامل المحددة لأنماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي :-

أ- الدخل :- إن التغير في الدخل يؤدي إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة وإلغاء أنماط استهلاكية كانت قائمة سواء للفرد أو المجتمع ككل ، لأن أي زيادة في متوسط دخل الفرد سوف توجه نحو الاستهلاك حسب موقع العراق ضمن البلدان النامية والتي تتميز بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك ، إذا نلاحظ انخفاض الإنفاق الاستهلاكي العائلي للمدة 1981-2001 بسبب الحروب التي مر بها الفرد العراقي والحصار الاقتصادي المفروض عليه لذلك انخفض الدخل وبالتالي الإنفاق الاستهلاكي إلا إن حجم الاستهلاك ونوعيته قد تغير بعد 2003 ، وهذا يرجع إلى ارتفاع القدرة الشرائية للفرد نتيجة لتعديل سلم الرواتب للموظفين وكذلك تعديل أجور القطاع الخاص وتحسن سعر الصرف للدينار العراقي ، وهذا مما رفع من مستوى الطلب الفعال في المجتمع من أجل التعويض عن سني الحرمان التي مر بها واقتناء كل السلع المعمرة التي تخطى عنها سابقا .

ب- التشوهات في توزيع الدخل :- وهذه لها أسبابها في كل مدة أي ضمن مدة الحرب الإيرانية كانت هناك شريحة تعيش ضمن مستويات الترف وهذه الفئات أو الشرائح هي أصحاب السلطة والمقربين من القيادة في حين كانت هناك فئات هي الموظفون والمعلمون عانت الأمرين في إنشاء الحرب والحصار الاقتصادي .

لذلك عاش المجتمع العراقي تفاوت في توزيع الدخل وأصبح سمة واضحة حتى بعد 2003 إذا ظهر التفاوت بشكل اكبر وأوضح من خلال الفرق بين رواتب الرئاسات الثلاث وادني درجة وظيفية في الدولة .

#### ت- التغير في الأوضاع الأمنية والسياسية :-

الأوضاع التي حدثت بعد عام 2003 والتي شهدت عمليات النهب والسلب والدمار للمنشآت الإنتاجية بكل أنواعها وعدم الاهتمام بها وعدم الاستقرار الذي أصيب به البلد أدى إلى عدم قيام المشاريع الاستثمارية وعزف الكثير من المستثمرين والشركات من القدوم إلى العراق وإن الأمن والاستقرار يمثلان الصخرة الأساسية أو الأرضية الصلبة التي يستند عليها كل بناء وبانعدام الأمن تتعذر القدرة على تكوين الأرضية اللازمة لبناء البيئة المواتية للاستثمار ولكل عمليات التأهيل وإعادة البناء وهذه الأوضاع بشكل أو بآخر أثرت سلبا على الفرد العراقي من حيث عدم توفر الفرصة للعمل وبالتالي شيوع ظاهرة البطالة بشكل واضح .

ث. الفساد الإداري : لم يقتصر الأمر على انعدام الاستثمار الاجنبي المباشر وتعثر وتوقف مشاريع البناء وإعادة التأهيل المدفوعة الكلفة ، سواء من قبل العراق أو من جهة المعونة الأمريكية . وإنما ولأسباب أخرى شجع ذلك الجو المشحون بالإرهاب والعنف غياب المساءلة وقلة الانضباط في دوائر الدولة وفقدان الشعور بالمسؤولية من قبل موظفي الدولة وانتشار الفساد بين الأجهزة الحكومية وكذلك بين المقاولين الاجانب أو محليين على اختلاف طبقاتهم ، على إن هذه السمة أي سمة أو صفة الفساد ليست وليدة هذه الظروف وإنما كانت موجودة في المجتمع العراقي منذ تأميم النفط حيث أول من بدا بها المسؤولون عندما وضعت 5 % من



واردادات النفط جانبا في حسابات أجنبية لم يعرف مصيرها، ثم انكشف الفساد الإداري عند دخول القوات الأجنبية للبلد واصحب المال العام هبة لهم والمتضرر الوحيد هو الفرد العراقي من خلال سلوكه المعيشي .  
ج. عدم وضوح القرارات الاقتصادية :- أدت سوء الإدارة الاقتصادية للبلد منذ عام 1980 وحتى الوقت الحالي أي بعد التغير وقيام الحكومة الجديدة إلى خسائر تحملها الفرد العراقي يشكل انخفاضا في مستوى المعيشة مقارنة بدول الجوار أو دول الخليج (المصدرة للنفط) خصوصا وهذا الوضع فرض على المجتمع نمط خاص من الاستهلاك ،وسبب التخطيط وعدم الوضوح بالقرارات هو غياب أسس النظام الاقتصادي أي عدم وجود انظمه وقوانين اقتصادية ملائمة للاقتصاد العراقي .

## المبحث الثاني :- تحليل كمي لاتجاهات الإنفاق الاستهلاكي وبعض المتغيرات المؤثرة فيه في الاقتصاد العراقي

يقصد بالاستهلاك في المعنى الاقتصادي كما هو معلوم (استخدام السلع والخدمات الاقتصادية بقصد إشباع حاجات ورغبات الإنسان إشباعا مباشرا) .

إما الإنفاق الاستهلاكي العام فإنه يعني مصروفات الحكومة على السلع والخدمات المستخدمة لإغراض الاستهلاك الجاري وتشمل تعويضات المشتغلين زائدا صافي المشتريات من السلع والخدمات . كذلك الإنفاق الاستهلاكي يساوي قيمة البضائع والخدمات التي تستهلك لإغراض الحكومة في حسابها الجاري . إي الإنفاق الجاري المكون من قيمة السلع والخدمات المستخدمة كاستهلاك وسيط زائدا رأس المال ،ويتوقف إنفاق المجتمع على السلع والخدمات الاستهلاكية خلال مدة زمنية معينة على قرارات المستهلكين والتي تحددتها عدة عوامل<sup>18</sup>، يعكس تطور هذا المؤشر أي (تطور الإنفاق الاستهلاكي) في جانب كبير منه تطور الرفاهة الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع .<sup>19</sup>

ويمثل الاستهلاك الخاص (أي الإنفاق الاستهلاكي العائلي) الإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي والهيئات التي لاتستهدف الربح على مختلف أنواع السلع الاستهلاكية والخدمات ويتضمن أيضا الإنفاق على شراء السلع الاستهلاكية سواء استهلك في الوقت ذاته أم احتفظ بها أو بجزء منها للاستهلاك في المستقبل وكذلك الاستهلاك العيني المباشر سواء كان إنتاجا ذاتي أم كان من إنتاج العائلات الأخرى<sup>20</sup> .

ترشدنا النظرية الاقتصادية الى وجود علاقات كمية بين الانفاق الاستهلاكي وكل من الدخل وكذلك بين الانفاق ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ومن جهة اخرى هناك أثر للمستوى العام للأسعار على الانفاق الاستهلاكي . من هنا لابد من توضيح هذه المؤشرات الكمية وتحليل اتجاهاتها خلال مدة البحث قبل التطرق الى قياس العلاقات الدالية لها بقصد الاسترشاد من خلال الاتجاهات العامة للمعطيات الكمية الى منهجية التحليل القياسي الذي يتوافق مع تلك الاتجاهات .

<sup>18</sup> وزارة التخطيط – الاستهلاك العام في العراق - دراسة اقتصادية خاصة بهيئة التخطيط الاقتصادي رقم (4) – ص 6-4 .

1984

<sup>19</sup> وزارة التخطيط – الاقتصاد العراقي (1980-1988) - دراسة اقتصادية خاصة بهيئة التخطيط الاقتصادي ص 19-1990

<sup>20</sup> وزارة التخطيط – الاستهلاك العام في العراق – مصدر سابق ص 6.

فمن خلال بيانات الجدول رقم ( 1 ) الذي يبين نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص بالنسبة للدخل القومي وبالأسعار الثابتة ، نلاحظ أن متوسط الانفاق الاستهلاكي الحكومي للمدة (1989-1980) بلغ (41.7 %) بالمعدل بينما بلغ متوسط نسبة الانفاق الاستهلاكي العائلي (68.2 %) للمدة نفسها ، مما يؤشر تفوق حصة الانفاق الاستهلاكي العائلي من الدخل القومي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي . لكن الأمر اختلف للمدة (1990-2002) فكان متوسط نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي (42.4 % ) وانخفض متوسط نسبة الانفاق الاستهلاكي العائلي الى (29.6 %) واستمر الانخفاض في متوسط نسبة الانفاق الاستهلاكي خلال المدة التالية (2003-2010) حتى بلغ ( 21.8 %) مع انخفاض متوسط نسبة الانفاق الحكومي الى (34.25 %) في نفس المدة.

أما الجدول رقم (2) الذي يتضمن التغيرات السنوية في كل من الانفاق الاستهلاكي العائلي والرقم القياسي العام للأسعار بعده من أهم مؤشرات قياس معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي. نلاحظ من هذا الجدول التذبذب في معدلات التغيرات السنوية بين الانخفاض والارتفاع منذ العام 1980 ولغاية العام 1994 بعد ذلك اخذ التذبذب شكلا آخر وهو الارتفاع ولكن بنسب متفاوتة وهذا الأمر ينطبق على معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي للأسعار والذي شهد تذبذبا خلال المدة ذاتها على الرغم من الفارق في نسب التغير خلال المدة الثلاث بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل مدة منها فكان متوسط التغير للمدة الأولى (1989-1980) بلغ (9.05 %) وللمدة الثانية (1990-2002) بلغ (110.4 %) بينما كان متوسط التغير للمدة الثالثة (2003-2010) قد بلغ (22.78 %) وهذا يؤشر أن معدلات التضخم قد تقاقمت في المدة الثانية التي شهدت اعلى معدلات في الارتفاع المضطرد لمستويات التضخم والتي شهدها الاقتصاد العراقي وذلك بسبب ظروف الحصار الاقتصادي المفروض خلال تلك المدة.

وهذا التذبذب نجده واضحا في معدلات التغيرات السنوية في الدخل ومتوسط نصيب الفرد منه والتي يوضحها الجدول (3) حيث بلغ معدل التغير في متوسط حصة الفرد (-3.626 %) للمدة (1989-1980) بينما كان المتوسط في نسب التغير قد بلغ (7.88 %) خلال المدة الثانية (1990-2002) رغم التباين الواضح في معدلات التغير السنوي خلال تلك المدة ، بينما كان المتوسط للتغير السنوي للمدة الثالثة قد بلغ (6.22 %).

#### الجدول رقم (1)

الدخل القومي ونسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص منه المبالغ بملايين الدينار وبالأسعار الثابتة لعام 1988

السنة	الدخل القومي	الإنفاق	نسبته من الدخل	الإنفاق	نسبته من الدخل
-------	--------------	---------	----------------	---------	----------------

المصدر:  
- وزارة  
التخطيط  
، بيانات  
لسنوات  
مختلفة  
الجدول  
رقم (2)  
التغيرات  
في  
الإنفاق  
الاستهلاكي  
في  
العائلي  
والرقم  
القياسي  
للسنة  
العام  
للسنة  
في  
الاقتصاد  
العراقي  
للسنة  
(1980-)  
(2010)

%	الاستهلاكي العائلي	%	الاستهلاكي الحكومي		
46.3	8637.6	32.9	6143.5	18647.9	1980
49.3	8329.0	44.1	7443.3	16872.6	1981
62.8	10607.3	57.0	9629.7	16877.7	1982
72.8	10784.8	57.6	8541.8	14812.3	1983
77.1	11409.0	42.5	6283.4	14782.9	1984
77.0	11342.7	36.3	5345.9	14724.6	1985
75.6	11615.0	40.7	6260.8	15358.5	1986
66.0	11170.3	35.1	5945.3	16908.4	1987
59.4	10101.4	36.8	6260.0	16982.9	1988
96.2	15037.4	34.1	5634.2	16482.1	1989
68.2		41.7			متوسط المدة
16.6	15691.6	14.9	3810.1	25469.2	1990
93.2	8665.5	16.3	1522.6	9290.7	1991
60.8	7462.2	8.3	1023.9	12260.6	1992
23.9	3839.7	3.7	604.0	16652.8	1993
21.8	3646.1	1.65	276.3	16652.8	1994
23.5	3646.1	1.37	223.6	16975.2	1995
21.5	4056.8	1.42	269.0	18855.4	1996
27.6	6387.2	57.2	13236.1	23100.4	1997
21.0	6542.0	80.7	25145.3	31143.1	1998
17.6	6713.0	71.3	27139.3	38034.4	1999
17.5	6903.6	99.1	39317.3	39339.4	2000
18.3	7087.9	108.8	41925.8	38522.6	2001
21.3	7280.7	86.6	46596.9	54104.5	2002
29.6		42.4			متوسط المدة
31.9	7510.4	45.1	10606.0	23471.7	2003
23.1	8488.3	38.1	13982.8	36674.4	2004
22.5	8752.5	37.8	14704.6	38869.5	2005
17.1	7354.2	30.9	13244.4	42767.1	2006
19.6	6797.6	41.8	14482.8	34568.7	2007
15.5	7565.4	27.7	13448.1	48625.7	2008
21.4	10822.0	24.7	12461.1	50441.8	2009
23.6	12342.4	27.9	14614.4	52256.1	2010
21.8		34.25			متوسط المدة

السنة	الإنفاق الاستهلاكي العائلي	نسبة التغير %	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم %
1980	8637.6	-	47.2	4.7
1981	8329.0	3.5-	51.2	8.4
1982	10607.3	27.3	56.6	10.5
1983	10784.8	1.6	63.5	12.2
1984	11409.7	5.7	68.5	7.4
1985	11349.0	0.5-	71.4	4.2
1986	11675.6	2.4	72.3	1.3
1987	11170.3	3.8-	82.3	14.0
1988	10101.4	9.5-	100.0	21.4
1989	15037.4	48.4	106.3	6.3

9.04	71.93	6.86		
51.6	161.2	43.5	15691.6	1990
186.5	461.9	44.7-	8665.5	1991
83.8	848.8	13.8-	7462.2	1992

السنة	الدخل القومي بملايين الدنانير	معدل التغير % في الدخل	نصيب الفرد بالدينار العراقي	معدل التغير السنوي في حصة الفرد %
-------	----------------------------------	---------------------------	--------------------------------	--------------------------------------

207.6	2611.1	48.5-	3839.7	1993
492.1	15461.6	5.0-	3646.1	1994
351.4	69792.1	9.4	3989.4	1995
15.4-	59020.8	1.6	4056.2	1996
23.0	72610.3	57.4	6387.2	1997
14.8	83335.1	2.4	6542.0	1998
12.6	93816.2	2.6	6713.0	1999
5.0	98486.4	2.8	1907.6	2000
16.4	114612.5	2.6	7087.7	2001
19.3	136752.4	2.7	7280.7	2002
110.4%	57536.18%	4.7%		
32.6	181301.7	3.1	7510.4	2003
27.0	230184.1	13.0	8488.3	2004
37.0	315259.0	3.1	8752.5	2005
53.2	483074.4	15.9	7354.2	2006
30.2	632029.8	7.5	6797.6	2007
2.7	648891.2	11.5	7565.4	2008
2.8-	630713.1	43.0	10822.0	2009
2.4	646480.9*	14.05	12342.4	2010
22.78%	390181.6%	13.89%		معدل النمو لمتوسط المدة

المصدر من عمل الباحثين استناداً الى بيانات وزارة التخطيط لسنوات مختلفة

الجدول رقم (3) معدلات التغير في الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه للمدة (2010-1980)

--	1408.6	-	18647.98	1980	المصدر
-12.37	1234.3	-9.5	16872.6	1981	-:
0.032	1234.7	0.03	16877.7	1982	الجدول
-17.75	1015.55	-12.2	14812.8	1983	من عمل
-3.452	980.49	-0.19	14782.9	1984	الباحثين
-3.67	944.79	-0.4	14724.6	1985	اعتمادا
0.906	953.35	4.3	15358.5	1986	على
8.575	1035.1	10.09	16908.4	1987	بيانات
1.043	1045.9	0.4	16482.9	1988	وزارة
-9.578	945.72	-2.9	16482.1	1989	التخطيط
-3.626		-1.04			لسنوات
50.53	1423.6	25.5	25469.2	1990	مختلفة
-64.568	504.4	-6.0	9290.7	1991	هذه
28.277	647.03	31.9	12260.6	1992	التذبذبا
27.830	827.1	30.9	16053.0	1993	ت في
0.628	832.3	3.7	16652.8	1994	معدلا
0.517	836.6	1.9	16975.2	1995	ت
6.694	892.6	11.0	18855.4	1996	التغيرا
17.387	1047.8	22.5	23100.4	1997	ت
34.816	1412.6	34.8	31143.4	1998	تعكس
15.149	1626.6	22.1	38034.4	1999	تذبذبا
0.406	1633.2	3.4	39339.4	2000	ت القيم
-4.941	1552.5	-2.0	38522.6	2001	التي
-14.072	1334.03	-11.4	34104.5	2002	تمثلها
7.887		12.946			معدلا
-26.456	891.1	-31.1	23471.7	2003	ت
51.644	1351.3	51.6	36674.4	2004	
2.864	1390.0	2.8	38869.5	2005	
6.791	1484.4	6.7	42767.1	2006	
-21.678	1162.6	-21.8	34568.4	2007	
31.128	1524.5	31.1	48625.7	2008	
4.493	1593.0	4.4	50441.8	2009	
0.992	1608.8	0.9	52256.1	2010	
6.222		5.575			

التغير ، بمعنى آخر إن القيم المتذبذبة في اتجاهاتها والتي تمثل بيانات للسلاسل الزمنية تكون غير مستقرة . وهناك أيضا عدم تكييف بين التغيرات في القيم في الأجل القصير عن اتجاه تلك القيم بالأجل الطويل خلال كل المدة (1980-2010) و تضعنا أمام حالة تكون فيها النتائج التي نقيسها من خلال العلاقات التي تحدها دوال الاستهلاك غير حقيقية لأن سلاسلها الزمنية لمتغيراتها غير مستقرة . وهذا ما يدفعنا لتحليل تلك العلاقات على وفق منهجية التكامل المشترك الذي يأخذ بنظر الاعتبار اختبارات الاستقرار في السلاسل الزمنية ثم تحديد درجة التكامل ومستواه بقصد التخلص من النتائج الزائفة التي قد تفضي لها الدوال فيما لو استخدمنا قيم المتغيرات المدروسة مع ما تحتويه من تذبذب وعدم استقرار .

### المبحث الثالث:- التحليل القياسي لدوال الاستهلاك

#### 3-1- توصيف النماذج الاقتصادية وصياغتها

يعد استخدام وسائل التحليل الكمي التي يعبر عنها بالنموذج الاقتصادي القياسي الذي يعد وسيلة جيدة لزيادة فهم طريقة النظام الاقتصادي لغرض اختيار الطرق والسياسات البديلة وتقييمها، فتعاضمت الحاجة إلى استخدام أدوات التحليل الاقتصادي الكمي (والقياسي) عند وضع السياسات الاقتصادية المختلفة أو إي وضع إستراتيجي. (21)

أما في مجال الاقتصاد القياسي فالمصطلح العام لوصف المتغيرات والنموذج هو توصيف النموذج (Model specification) (2) يعد التوصيف أول مرحلة من مراحل البحث القياسي وهو توصيف النموذج الرياضي وصياغته ويطلق عليه صياغة الفرضيات المؤكدة (23) (Formulation of the maintained Hypothesis). حيث يعمل التوصيف للتعبير عن النظرية الاقتصادية بمصطلحات رياضية وبشكل معادلة أو معادلات ويدعى هذا النشاط بناء نموذج (4) (Model Building). كما يمكن إن نعني بالتوصيف على الأقل ثلاثة أشياء هي:

- 1- اختيار المتغيرات التوضيحية لشرح الظاهرة المعنية.
  - 2- اختيار شكل الدالة.
  - 3- توصيف العمليات العشوائية.
- ويعرف (Brown) التوصيف على انه عملية لاتخاذ قرار لبناء فرضية لنموذج تمهيداً لاختباره ببيانات المشاهدات و أخيراً قياس معالمته (5).
- كما يؤدي التوصيف عملاً مهماً في تطوير نماذج جديدة في الاقتصاد القياسي من خلال ما يجري في الوقت الحاضر من جهد مكثف يطلع به المختصون لتطوير نماذج جديدة في طرائق الاقتصاد القياسي من خلال دراسة مفاهيم استدعتها الحاجة الماسة كالعلاقة بين التوقعات العقلانية ونماذج المعادلات الآنية ونماذج الامتلية. (26)

من خلال المبحثين السابقين وجدنا عند تحليل القيم الكمية للاستهلاك والدخل القومي ان هناك علاقة تؤكد ما نصت عليه النظرية الاقتصادية من اعتمادية للاستهلاك بشقيه الحكومي والخاص على الدخل القومي فالاستهلاك يتأثر قيمة واتجاها بالدخل ومتوسط نصيب الفرد منه كما لاحظنا وجود ارتباط بين الانفاق الاستهلاكي الخاص والمستوى العام للأسعار الذي يمثلته أو يعكسه الرقم القياسي العام للأسعار.

(1) Spyros Makridokis and Steven C. whelwrig (forcasting methods and application) , john wiely and sons: New York , 1978,p:233.

(2)Eric, A.H and john E. J, (statistical methods for social scientist Academic), press, New York nc., 1977 , p:180.

3 ) Akoutsoyiannis ( theory of Econometric), LONDON, Mac malin press LDT,1977, p:1

(4) Stafen Valavanis and Alfred H ., (Econometric),Me. Graw Hill-Book com. INC.,New York, 1969,p:49.

5.T.Merret Brown, ( specification and uses of Econometric models),Mac millan,New York, st maklins press 1970,p:49.

26 اقبال هاشم ، الاثر التراكمي الحصار الاقتصادي ،، اطروحة دكتوراه،مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية 2004

ومن المعروف أن حركة المتغيرات الاقتصادية (أو علاقاتها) يمكن تحديد قوتها إحصائياً من خلال معاملات الارتباط ولكن هذه المعاملات لا تحدد اتجاه التأثير بينها ولا تعطي دليلاً عن وجود علاقة سببية بينها أيضاً. من جانب آخر تعطينا النظرية الاقتصادية (التي من خلالها نبحث أنماط الاستهلاك) تعطينا إمكانية مؤكدة بوجود علاقات دالية (Functionally) بين تلك المتغيرات وتحدد هذه النظرية نمط تلك العلاقات أيضاً. وهنا نحتاج إلى توصيفها قياسياً للتعرف على مدى تطابق البيانات (التي تمثل قيم تاريخية لتلك المتغيرات لا يمكن تغييرها) مع ما تحدده النظرية الاقتصادية وفروضها من أثر أو اتجاه لتلك العلاقات. وبما أن تلك البيانات التي تم تحليلها سابقاً والإشارة إلى اتجاهات قيمها خلال المدة (1980-2010) كانت تخضع لتذبذبات اتجاهية بسبب ظروف اقتصادية وغير اقتصادية أثرت في توجهات قيم متغيرات الاقتصاد الكلي، وقد تم الإشارة لها في الفصلين السابقين، لذلك لا بد من تحديد نماذج قياسية لتقدير العلاقات التي تكونها تلك البيانات على وفق فروض إحصائية وطرق قياسية حديثة تعطينا قوة تفسيرية ذات موثوقية عالية. إن استخدام التحليل القياسي لنماذج دوال الاستهلاك بهذا الشكل يعطينا القدرة على تأكيد اتجاهات التحليل والتحقق من فروض البحث وهو يندرج أيضاً في قصد تحديد إطار كمي لمشكلة البحث وهذا بحد ذاته يعتبر هدفاً مهماً لا بد من تحقيقه لمثل هكذا دراسات.

ولهذا تم استخدام تحليل التكامل المشترك بكل خطواته الضرورية كأسلوب للحكم على مدى صلاحية نماذج الانحدار وسلامة العلاقات الدالية الموصوفة والتي تم وضعها وفق متطلبات وفروض العلاقات التي تقررها النظرية الاقتصادية.

### 2-3 - النماذج القياسية :-

قبل التطرق إلى الصياغات الدالية للنماذج القياسية لابد من التعرف على الرموز المستخدمة فيها وهي :-  
 الدخل القومي العراقي  $Y$     الانفاق الاستهلاكي الكلي  $TC$     الانفاق الاستهلاكي الحكومي  $GC$   
 الانفاق الاستهلاكي العائلي  $FC$     الرقم القياسي العام للأسعار  $P$     نصيب الفرد من الدخل  $Per$   
**النموذج الأول :-** تقدير أثر الدخل القومي على الانفاق الاستهلاكي الكلي في الاقتصاد العراقي على وفق الصيغة الآتية :-  

$$TC = a + BY$$

ومن هذا النموذج يمكن التوصل إلى تقدير الأثر الحقيقي للدخل القومي على الانفاق الاستهلاكي الكلي في الاقتصاد العراقي على وفق نظرية الدخل المطلق.

**النموذج الثاني :-** تقدير أثر الدخل القومي على الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الاقتصاد العراقي على وفق الصيغة الآتية :-  

$$GC = a + BY$$

**النموذج الثالث :-** تقدير أثر الدخل القومي على الانفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد العراقي على وفق الصيغة الآتية :-  

$$FC = a + BY$$

**النموذج الرابع :-** تقدير العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد العراقي وكلاً من الدخل القومي والرقم القياسي للأسعار ومتوسط نصيب الفرد من الدخل وفق الصيغة الآتية :-

$$FC = a + B_1Y + B_2P + B_3Per$$

إن تقدير هذه النماذج الخطية إنما يتم على وفق منطق النظرية الاقتصادية كما تطرقنا سابقاً والهدف هنا لمعرفة أي من المتغيرات المستقلة يكون أكثر تأثيراً في قرارات واتجاهات الانفاق الاستهلاكي بكافة أنواعه (الكلي والحكومي والخاص). ولتحديد نموذج يمثل دالة للاستهلاك في الاقتصاد العراقي من خلال

بيان الأثر قصير الاجل والطويل الأجل لابد من بناء نماذج حركية (Dynamic Models) لمعرفة علاقة الانفاق الاستهلاكي بالدخل الحالي وبالإنفاق السابق والذي يرتبط معه وهذا ما اكدته النظريات الاقتصادية أيضا.

**النموذج الخامس :-** تقدير العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد العراقي وكلا من الدخل القومي والانفاق العائلي السابق وفق الصيغة الآتية :-

$$FC_t = a + B_1 Y_t + B_2 FC_{t-1}$$

### 3-3 التكامل المشترك Cointegration

#### 1-3-3 أدبيات ومنهجية التكامل المشترك

تتعلق الادبيات المتعلقة بالتكامل المشترك (المتزامن) بالخواص الاحصائية للسلاسل الزمنية واختبارات السلاسل الزمنية ذات الجذور الوحيدة. أدت مساهمات كرانجر (1969<sup>27</sup>) الى توضيح مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الإحصائية وهو وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين وأصبح يستعمل وبشكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير المدروس فضلا عن أهمية التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية.

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لقيم الظاهرة التي تتغير مع الزمن وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية وتكون السلسلة الزمنية ساكنة أو مستقرة إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن<sup>28</sup>. تعرف درجة التكامل المتغير كما قدمها كرانجر وانجل للمتغيرات قيد الدراسة بأنها تمتلك درجة التكامل اذ يمكن القول عن المتغير yt متكامل من الرتبة d أي إذ أمكن جعله ساكناً او مستقراً بعد أخذ d من الفروقات بأنه متغير متكامل من الدرجة I (d) ونرمز لذلك المتغير  $\Delta y \sim I(d)$ . أو قد يكون المتغير yt ساكن بأخذ الفروق الأولى له ونرمز له ب  $\Delta y_t \sim I(1)$ .

أما منهجية تحليل التكامل المشترك فترتبط بموضوع اختبار السببية لجرانجر : أشار (1988) Granger، إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم جرانجر فإنه إذا كان المتغير xt يسبب المتغير yt فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة yt بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ xt.<sup>29</sup>

<sup>27</sup>- Granger, C.W. J. and Newbold, P. "Spurious Regression in Econometrics." Journal of Econometrics, 2(191r4), 111-120.

<sup>28</sup> - للمزيد انظر

a-Nelson, C. and Plosser, C. "Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series; Some Evidence and Implications." Journal of Money Economics, 10(1982), 139-162.

b- Phillips, P. C. B. "Time Series Regression with a Unit Root." Econometrica, 55, No. 2 (1987), 277-301.



لاختبار العلاقة الطويلة و القصيرة الأجل بين الإنفاق الاستهلاكي و المتغيرات القرارية نستعمل اختبار التكامل المتزامن أو المشترك (Cointegration test) لـ جوهانسن Johansen Test، و نموذج تصحيح الأخطاء (Error Correction Model (ECM)، وهذا بعد إثبات وجود تكامل مشترك للدراسة العلاقة التوازنية الطويلة الأجل و القصيرة الأجل.

إن تحليل التكامل المشترك يقوم بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس نماذج الإحصائية التقليدية، و مفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلسلتان الزمنية  $X_t$  و  $Y_t$  غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المشترك (المتزامن) وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار و ذلك اختبارات جذور الوحدة و استعمال نماذج تصحيح الخطأ<sup>30</sup> أما مراحله فهي:

- في المرحلة الأولى نستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث و تجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استعمال اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF)، وكذلك اختبار Phillips-Perron (PP)، اختبار Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin. (KPSS).  
علما ان اختبار (PP) يختلف عن اختبار (ADF) في أنه لا يحتوي على القيم المتباطئة للفروق الذي يأخذ بنظر الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي كما انه يسمح بوجود متوسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن ، لهذا سنعمد اختبار ديكي - فوللر الموسع فقط في التحليل في هذا الفصل .

- و بعد التحقق من استقرار السلاسل الزمنية لنفس الرتبة، ننتقل إلى اختبارات التكامل المشترك باستعمال منهجية أنجل غرانجر أو اختبار جوهانسن، (بالإضافة إلى اختبار السببية لجرانجر الذي يحتاج إلى هذا الاختبار) .

- بعدها نستعمل نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model (ECM) لمعرفة مدى التكيف في السلسلة من التوازن في المدى الطويل و تغيرات السلسلة في المدى القصير،<sup>31</sup> أي هذا أن الاختبار له على القدرة على اختبار العلاقة وتقديرها في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج المراد تقديره، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation)<sup>32</sup> .

---

- الشارف عتو ، " دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر، في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، 30 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009 ، ص131.

<sup>31</sup> - Rao, B. Cointegration-For the Applied Economics. New York: The Macmillan Press Ltd., 1994.

<sup>32</sup> - William H. Greene, "Econometric Analysis", 5<sup>th</sup> Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

1 - اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-stationary) للمتغيرات في السلاسل الزمنية على حد سواء في المستويات (levels) أو في الفرق الأول يستعمل اختبار ديكي فوللر (DF)، أو ديكي فوللر المطور (ADF) <sup>33</sup> (في هذا البحث سنركز على الاختبار الأخير كما أشرنا) حيث يستعمل هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه، الصيغة الرياضية العام لاختبار

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t} \quad \text{ديكي فوللر (DF) هي كما يأتي :}$$

اما اختبار (ADF) هو تطوير لاختبار (DF)، وبإضافة قيم التأخر (lagged values) للمتغيرات التابعة المضافة في تقدير الصيغة الرياضية لاختبار (DF)، والصيغة الرياضية المطورة هي كما يأتي :

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين و اختبار توزيع الطبيعي (Test de normalité) الموجودة سلسلة زمنية ما، و لذا يستعمل اختبار آخر إضافي لاختبار جذر الوحدة، و هو اختبار فيليبس و بيرسون (Phillip-Perron (PP)، لأن لديه قدرة اختبارية أفضل و أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختباري DF، والصيغة الرياضية لاختبار (PP) كما يأتي:

$$\Delta Z_t = \phi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma \left(t - \frac{T}{2}\right) + \psi \Delta Z_{t-1} + e_{3t}$$

حيث :  $\Delta$  = تمثل الفرق الأول

علما القيم الحاسمة t لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم ماكينون (1991) MacKinnon <sup>34</sup>.

في اختبارات جذر الوحدة (عموماً) يستخدم الاختبارين (ADF) و (PP)، بجانب اختبار الاستقرار (KPSS) و هذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و (PP) في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين، يمكن القول بأن نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، وبالتالي في حال اتفاقها على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة، و يبدأ اختبار من هذه العلاقة الأساسية:

$$Z_t = \alpha_{t-1} + \beta + \eta_t + \xi_t$$

و الصيغة الرياضية لاختبار (KPSS) كما يأتي:

$$KPSS = \sum_t \left( \sum_{r=1}^t \hat{u}_r \right)^2 / T^2 f_0$$

3- Dickey, D. A. and Fuller, W. A. "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root." *Econometrica*, 49 (1981), 1057-1072.

<sup>34</sup>-Patterson, K. , " An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach ". Palgrave, New York, 2002, p265.

تعتمد القيم الحاسمة لهذا الاختبار على قيم LM statistic مقارنة مع قيم Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin<sup>35</sup>

2 - اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المتزامن: يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك ، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين كما هو الحال في متغيرات الدراسة ونماذجها المتعددة المقدر، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا مميزا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك وينسجم أيضا مع منطق النظرية الاقتصادية التي يترتب على ضوءها بناء النماذج القياسية، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل ماثرا للشك والتساؤل وقد تقضي الى نتائج مظللة<sup>36</sup>. يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و(جوهانسن - جوسليوس، Johansen and Juselius)<sup>37</sup> المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين ، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ؛ لأنها تسمح بالآثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل - غرانجر، Engle - Granger) ذات الخطوتين.

تعد منهجية " جوهانسن " و " جوهانسن - جوسليوس " اختبارا لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة  
(  $0 < r(\Pi) = r < \eta$  ). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (  $\lambda_{trace}$  ) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (  $\lambda_{max}$  ).

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i) \quad \text{ويعرف اختبار الأثر بـ :}$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك  $r \geq$  مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن  $r =$  ( حيث  $r = 0, 1, 2$  ). ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ:

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

35- op; cit, p267.

36- عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، " تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ "، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد 32 ، جامعة الأزهر، 2007، ص5.

37 - Johansen, S. and Juselius, K. "Maximum Likelihood Estimation and Interference on Cointegration with Application to the Demand for Money." Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 52 (1990), 169-210.

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك  $r=0$  مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المتزامن  $r + 1 = 38$ .

أما تحليل السببية و نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model-ECM) فهو يتميز عن نموذج انجل غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل- غرانجر (Engel Granger 1987) و جوهانسن (Johansen 1988)، و لاختبار مدى تحقق التكامل المشترك بين متغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) <sup>39</sup> منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة و الطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر  $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ ، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، و يمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، و لا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن.

### 3-2-3 - التحليل القياسي لمنهجية التكامل المشترك

#### 1 - تحديد استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة.

من أجل تحليل العلاقات الدالية في الأجل الطويل بين الانفاق الاستهلاكي بمختلف أنواعه والدخل أو الرقم القياسي للأسعار وتحليل سلوك العلاقة في الأجل القصير ومدى تطابقها مع سلوك المتغيرات في الأجل الطويل، لا بد من تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من استقرار تلك المتغيرات عبر الزمن وتحديد درجة تكاملها. فقد أوضحت عدد من الدراسات أن كثيراً من السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة (unit root)، حيث يؤدي وجود جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية إلى عدم استقلال متوسط وتباين المتغير عن الزمن. ويؤدي إجراء علاقة انحدار على السلاسل الزمنية، التي تحتوي فعلاً على جذر الوحدة في النماذج القياسية، إلى وجود ارتباط زائف بينها ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي. لذلك سيتم تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية عبر الزمن وتحديد درجة تكاملها قبل إجراء اختبار العلاقة الدالية بينها، واختبار العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل باستخدام اختبارات جذر الوحدة، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية باستخدام اختبار " دكي - فولر " المركب الموسع (Augmented Dickey Fuller Test (ADF) ) الذي يعطي أفضل خصائص إحصائية عن الاختبارات الأخرى البديلة في حال السلاسل الزمنية القصيرة كما في هذا البحث.

- خالد بن حمد بن عبدالله القدير، " اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام 38 سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، المجلد 17- العدد 2، السعودية، 1425هـ، ص198.

<sup>39</sup> - William H. Greene, "Econometric Analysis", 5<sup>th</sup> Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654

يوضح الجدول رقم (4) نتائج تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لاختبار سكون السلاسل الزمنية واستقرارها عبر الزمن من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكاملها باستخدام اختبار دكي – فولر المركب.

#### الجدول رقم (4)

##### اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

المتغير	الاختبار بالمستوى للمتغيرات				الاختبار للفرق الأول للمتغيرات			
	بقاطع		بقاطع واتجاه		بقاطع		بقاطع واتجاه	
	ADF	P-Value	ADF	P-Value	ADF	P-Value	ADF	P-Value
Y	0.01296	0.9587	-3.252	0.0937	-8.274	0.0017***	-8.429	0.0007***
TC	-2.077	0.2545	-2.190	0.4772	-5.844	0.0039***	-5.735	0.0003***
GC	-1.985	0.2912	-2.136	0.5057	-5.845	0.0039***	-5.738	0.0003***
FC	-1.896	0.3294	-1.837	0.6615	-5.363	0.00013***	-5.291	0.0009***
P	-0.0697	0.7249	-4.259	0.0109**	-8.562	0.0001***	-8.507	0.0005***
Per	-2.404	0.1491	-3.271	0.0945	-1.791	0.3583	-3.5975	0.1009*

\* = عند مستوى معنوية 10% ، \*\* = عند مستوى معنوية 5% ، \*\*\* = عند مستوى معنوية 1%

المصدر: تم احتساب الجدول من خلال نتائج الاختبار باستخدام البرنامج الاحصائي Gretl انظر الملاحق .

ومن بيانات الجدول نجد أن جميع المتغيرات المدروسة غير مستقرة في قيمها الاساسية (عند المستوى) أي تتضمن جذر الوحدة (unit root) ما عدى متغير الرقم القياسي للأسعار فهو مستقر بقاطع واتجاه عند مستوى معنوية (5%). بينما ظهرت جميع المتغيرات مستقرة أي خالية من جذر الوحدة عند فرقها الاول أي أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  . لهذا يمكن استخدام قيم المتغيرات بعلاقتها الدالية عند هذا الفرق. ولكننا أشرنا الى ان الفروق تفقدنا عدد من المشاهدات لهذا نلجأ لاختبار للتكامل المشترك لتحديد امكانية وجود تكامل فيما بين تلك المتغيرات التي نهدف لتحليلها داليا أي لإيجاد علاقة دالية بينها . فإذا تم التأكد من ان المزيج الخطي للمتغيرات المدروسة (في علاقة الانحدار الدالية) يتضمن امكانية التكامل المشترك برتبة أقل من رتبة استقرار السلاسل الزمنية فإنه من الممكن استخدام قيم المتغيرات تلك في مستواها (وليس في فروقها حتى وإن استقرت عند الفروق) وبهذا نتخلص من مشكلة فقدان المشاهدات بسبب الفروق.

#### 2- اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المراد تقديرها داليا.

وكما قلنا بما ان المتغيرات المدروسة اظهرت انها سلاسل زمنية مستقرة في الفرق الأول بمعنى أن الفرق الأول (first difference) للمتغيرات هي سلاسل زمنية ساكنة ومؤهلة لأن تدخل في نماذج الانحدار عوضا عن المستوى (level). وللتخلص من استخدام الفروق للمتغيرات في تحليل الانحدار لأن هذا الامر يجعلنا نفقد مشاهدات بعدد الفروق فلجأ الى اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المراد توصيف علاقة انحدار دالية بينها. فإذا كانت نتائج الاختبار معنوية فيكون من المأمون استخدام مستوى المتغيرات في علاقات الانحدار . ويتم هذا باستخدام مجموعة من الاختبارات اهمها اختبار جوهانسن . ويقوم مفهوم التكامل المشترك على انه إذا كان مستوى (level) متغيرات النموذج غير ساكن (nonstationary) أي متكاملة من الدرجة الأولى وإذا أمكن توليد مزيج خطي من هذه المتغيرات يتصف بالسكون أي متكامل

بدرجة اقل من درجة تكامل السلاسل الزمنية ذاتها أي متكامل من الدرجة الصفرية  $I(0)$ ، فانه في هذه الحالة تصبح المتغيرات أنيا متكاملة من نفس الرتبة (cointegrated)، وفي هكذا حالة يجوز استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا (spurious) .

نظراً لأن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل البحث متكاملة من الدرجة الأولى، سيتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بينهما على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و (جوهانسن – جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين كما قلنا ، والتي تعد أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط .

#### الجدول رقم (5)

نتائج اختبار التكامل المشترك بين الدخل القومي وكل من الانفاق الكلي والحكومي والخاص

Rank	Eigenvalue	Trace test	P- Value	Lmax test	P- Value
R=0	0.64890	44.407	[0.0004]***	31.400	[0.0008]***
R=1	0.30378	13.006	[0.1147]	10.863	[0.1635]
R=2	0.068957	2.1435	[0.1432]	2.1435	[0.1432]

\*\*\*=تشير الى مستوى المعنوية 1%

المصدر:- نتائج البرنامج الإحصائي gretel الملاحق.

نلاحظ من الجدول انه يتم فرض العدم (أي عدم وجود تكامل مشترك) عند مستوى معنوية 1% أي وجود تكامل مشترك بين الدخل القومي (Y) كمتغير خارجي وبين الانفاق الاستهلاكي الكلي والحكومي والعائلي من الرتبة  $I(0)$  عندما  $R=0$  أي انها متكاملة من الدرجة الصفرية دون الفروق مع التأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من الأنواع الثلاثة للإنفاق وبين الدخل رغم وجود اختلال في الاجل القصير بينها. وهذا يمكننا اعتماد قيم المتغيرات عند مستوياتها في استخدام طريقة تحليل الانحدار في تحليل نمط العلاقة دون الحصول على قيم مظلة أو مقدرات زائفة .

#### 3- اختبار العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير.

بعد التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة لا بد من التأكد من اتجاه السببية بينها حسب مفهوم كرانجر فإن أي متغيرين بينهما تكامل مشترك لا بد من وجود علاقة سببية بينها على الأقل في اتجاه واحد، ولتقدير السببية بين متغيرات الدراسة لابد من تقدير نماذج متجهات تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM) لمعرفة وتحديد سلوك العلاقة في الاجل القصير وإمكانية تكيفها بالأجل الطويل . فضلا عن تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، فإن نموذج متجهات تصحيح الخطأ يمكننا من التفريق بين السببية في الأجلين القصير والطويل، فيمكن استخدام F للمتغيرات التفسيرية (explanatory variables) في فروقها الأولى من أجل تحديد العلاقة السببية في الأجل القصير، في حين يمكن الاستدلال على العلاقة السببية في الأجل الطويل من خلال اختبار T.

وعند اختبار المتغيرات في علاقاتها الدالية من خلال نماذج (VAR) حصلنا على الاتي:-

$$1 - \text{الاستهلاك الكلي دالة في الدخل المتاح } TC = a + BY$$

الجدول رقم (6) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ لعلاقة الانفاق الاستهلاكي الكلي بالدخل

	Coefficient	Std. Error	t-ratio	p-value	
Const	-304.425	3499.81	-0.0870	0.93133	

TC_1	0.562535	0.128229	4.3870	0.00016	***
Y	0.36555	0.126116	2.8985	0.00736	***
F test	All lags of TC F(1, 27) = 19.245 [0.0002]				***

يتبين من الجدول أن العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الكلي والدخل تشير الى وجود علاقة سببية واضحة في الاجل القصير وذلك من خلال قيمة (F test=19.245) وهي معنوية جدا عند مستوى 1% وفي جميع فروقها . أما قيمة اختبار (T test) فظهرت معنوية جدا عند مستوى 1% بالنسبة للفروق الأولى للمتغير التفسيري (Y) وهو الدخل القومي.

2- علاقة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بالدخل  $GC = a + BY$

الجدول رقم (7) نتائج اختبار السببية لعلاقة الانفاق الحكومي مع الدخل

	Coefficient	Std. Error	t-ratio	p-value	
Const	-3623.34	3213.24	-1.1276	0.26940	
GC_1	0.576476	0.129499	4.4516	0.00013	***
Y	0.33974	0.126321	2.6895	0.01212	**
F test	All lags of GC F(1, 27) = 19.817 [0.0001]				***

يتبين من هذا أيضا الجدول أن العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي (GC) والدخل (Y) تشير الى وجود علاقة سببية واضحة في الاجل القصير وذلك من خلال قيمة (F test=19.817) وهي معنوية جدا عند مستوى 1% وفي جميع فروقها . أما قيمة اختبار (T test) فظهرت معنوية جدا عند مستوى 5% بالنسبة للفروق الأولى للمتغير التفسيري (Y) وهو الدخل القومي.

3- علاقة الانفاق الاستهلاكي العائلي (الخاص) بالدخل  $FC = a + BY$

جدول رقم (8) نتائج اختبار السببية لعلاقة الانفاق العائلي مع الدخل

	Coefficient	Std. Error	t-ratio	p-value	
Const	1020.31	1568.19	0.6506	0.52078	
FC_1	0.788864	0.130097	6.0637	<0.00001	***
Y	0.0313142	0.0313436	0.9991	0.32663	
F(2, 27)	18.45439		P-value(F)	8.88e-06	***

اظهر الجدول المتعلق باختبار الانفاق الاستهلاكي الخاص بعلاقته بالدخل انه يمكن الاستدلال على العلاقة السببية في الاجل القصير فقط وذلك من خلال اختبار (F test = 18.45439) وهي معنوية جدا عن مستوى 1% . أما العلاقة السببية في الأجل الطويل فلا يمكن اعتمادها للأجل الطويل من خلال اختبار (T test) التي ظهرت قيمته غير معنوية . وهنا لابد من الإشارة الى انه وللنماذج الثلاث السابقة قد ظهرت العلاقة السببية للأجل الطويل معنوية بين المتغير التابع وبين قيمته المتباطئة بفرق واحد معنوية بدرجة عالية وعند المستوى 1% .

4- الانفاق الاستهلاكي العائلي دالة في الدخل وحصة الفرد والرقم القياسي للأسعار.

$$FC = a + B_1Y + B_2Per + B_2P$$

الجدول رقم (9)

نتائج تحليل السببية لعلاقة الانفاق الخاص مع كل من الدخل والرقم القياسي للأسعار ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-ratio</i>	<i>p-value</i>	
Const	-1938.14	2015.41	-0.9617	0.34543	
FC_1	0.748486	0.125251	5.9759	<0.00001	***
Y	-0.0630776	0.0732671	-0.8609	0.39746	
P	-0.000887853	0.00230189	-0.3857	0.70298	
Per	5.12937	2.45661	2.0880	0.04715	**
F(4, 25)	11.39094		=P-value(F)	0.000021	***

ومن خلال النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (9) يتضح ان هناك علاقة سببية في الاجل القصير بين الانفاق الاستهلاكي العائلي وكل من الدخل القومي والرقم القياسي للأسعار وكذلك متوسط نصيب الفرد من الدخل يفسرها اختبار (T test) الذي ظهر بقيم معنوية لمستوى 1% ، بينما لا يمكن اعتماد العلاقة السببية على المدى الطويل بين الانفاق الاستهلاكي الخاص وبين كل من الدخل الذي اظهر اختبار (T test) انه غير معنوي والرقم القياسي للأسعار الذي اظهر اختبار (T test) له ايضا عدم معنوية العلاقة السببية بالأجل الطويل.

### 3-3-3- تحليل الانحدار للنماذج القياسية الموصوفة

اعتمادا على نتائج اختبارات جذر للوحدة لمعرفة مستوى الاستقرار في السلاسل الزمنية والتي أظهرت ان جميعا مستقرة عند الفرق الأول ، كما اظهرت نتائج اختبارات التكامل المشترك أن هناك تكاملا مشتركا بين الانفاق الاستهلاكي بانواعه كافة (الكلي والحكومي والعائلي) وبين الدخل القومي. بينما اظهرت نماذج السببية ان هناك علاقة سببية يمكن اعتمادها بين الانفاق الاستهلاكي الكلي وبين الدخل القومي في العراق . وهناك ايضا علاقة سببية بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي والدخل القومي أما العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي العائلي (الخاص) والدخل القومي فأظهرت الاختبارات بعدم امكانية تحقق العلاقة السببية بينهما علما انه من خلال المنطق الاقتصادي لايمكن قلب اتجاه السببية واجراء اختبار العلاقة السببية بين الدخل القومي كمتغير تابع وبين الانفاق الاستهلاكي كمتغير تفسيري لعدة اسباب منها ان الاقتصاد العراقي لا يتصف بالمرونة إن كان فيما يتعلق بالعلاقة بين الاستهلاك ومضاعفاته او بين متطلبات ومحددات الدخل القومي ولسنوات الدراسة.

ولأهمية الانفاق الاستهلاكي العائلي سنركز على علاقاته الدالية لتوصيف وبناء نموذج يمثل دالة للاستهلاك تمكنا من تحديد العوامل الحقيقة التي تحدد نمط الاستهلاك العائلي واتجاهاته في الاقتصاد العراقي .

1- نتائج تحليل الانحدار للنموذج الأول لتقدير أثر الدخل القومي على الانفاق الاستهلاكي الكلي في

$$TC = a + BY \quad \text{الافتقصاد العراقي وفق الصيغة التالية:-}$$

ومن هذا النموذج يمكن التوصل إلى تقدير الأثر الحقيقي للدخل القومي على الانفاق الاستهلاكي الكلي في الاقتصاد العراقي وفق نظرية الدخل المطلق وكانت نتائج التقدير

### الجدول (10)

تقدير الأثر الحقيقي للدخل القومي على الانفاق الاستهلاكي الكلي في الاقتصاد العراقي



النموذج المقدر	$\hat{TC} = 4456.519 + 0.623Y$		
الاختبارات	$a$	$B$	
الانحراف المعياري للمعالم	4126.481	0.140	
اختبار (T test)	1.080	4.441***	
معاملات الرقابة الاحصائية	R=0.636	$R^2 = 0.405$	F=19.725***

= عند مستوى معنوية 1%\*\*\*

نلاحظ أن النموذج المقدر يؤكد النظرية الاقتصادية في تحديد أثر الدخل القومي على الانفاق الاستهلاكي الكلي وظهر معامل الدخل (B=0.623) ليشير أنه في حالة ارتفاع الدخل القومي بمقدار مليون دينار فإن الانفاق الاستهلاكي سيرتفع بمقدار (0.623) مليون دينار . كما ظهر لنا معقولة قيم معامل الارتباط و معامل التحديد اللتين تعدان من وسائل الرقابة الاحصائية الاولى وهي غير زائفة لوجود استقرار للسلسلة الزمنية وتوافر امكانية التكامل المشترك بين المتغيرين المدروسين (كما تبين لنا سابقا ) . اشارت قيمة اختبار (T=4.441) ان القيمة المقدرة لمعامل الدخل القومي معنوية عند مستوى 1% وكذلك اشارت قيمة اختبار (F=19.725) الى معنوية النموذج ككل وعند مستوى معنوية 1% أيضا. والخلاصة هو ان الدخل القومي محدد موثوق به احصائيا للانفاق الاستهلاكي الكلي وهذا ما يتطابق مع المنطق الاقتصادي.

2-نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثاني لتقدير أثر الدخل القومي على الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الاقتصاد العراقي وفق الصيغة الآتية :-

$$GC = a + BY$$

### (الجدول 11)

نتائج تقدير أثر الدخل القومي على الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الاقتصاد العراقي

النموذج المقدر	$\hat{TC} = -4449.433 + 0.633Y$		
الاختبارات	$a$	$B$	
الانحراف المعياري للمعالم	4013.189	0.137	
اختبار (T test)	-1.109	4.634***	
معاملات الرقابة الاحصائية	R=0.652	$R^2 = 0.425$	F=21.475***

عند مستوى معنوية 1%\*\*\*=

اظهر نتائج التقدير اعلاه أن هناك علاقة دالية مؤكدة توضح ان الدخل القومي يعد متغيراً تفسيرياً جيداً للانفاق الاستهلاكي الحكومي ، إذ ظهرت معقولة وسائل الرقابة الإحصائية ( $R^2 = 0.425$ ) ( $R = 0.652$ ) كما كانت معنوية معامل الانحدار للمتغير التفسيري (Y) عالية عند مستوى معنوية 1% وكذلك الحال

بالنسبة للنموذج المقدر الذي يتم اختباره وفق قيمة (T=21.475) والتي كانت معنوية عند مستوى 1% أيضا.

3- نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثالث لتقدير أثر الدخل القومي على الانفاق الاستهلاكي العائلي في

$$FC = a + BY \quad \text{الاقتصاد العراقي وفق الصيغة الاتية :-}$$

### جدول (12)

نتائج تقدير أثر الدخل القومي على الانفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد العراقي

النموذج المقدر	$\hat{FC} = 9000.132 - 0.16Y$		F=0.145
الاختبارات	a	B	
الانحراف المعياري للمعالم	1239.401	0.042	
(T test) اختبار	7.262***	-0.381	
معاملات الرقابة الاحصائية	R=0.071	$R^2 = 0.005$	

\*\*\* = عند مستوى معنوية 1%

على الرغم من اهمية الانفاق العائلي في هذه الدراسة غير أن هذا النموذج اظهر نتائج مختلفة تماما عن النموذجين السابقين ، إذ تبين ان الدخل القومي لا يعد هنا من محددات الانفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة فقد كانت القيمة المقدرة لمعامل الدخل ( كمتغير تفسيري) (B=-0.16) وبما انها ظهرت بقيمة سالبة فأنها تشير الى وجود علاقة عكسية بين الدخل وبين الانفاق الاستهلاكي لتعكس بذلك منطق النظرية الاقتصادية. في حين ان معامل الارتباط ظهر بقيمة متدنية ليشير الى ان ضعف الارتباط بين المتغيرين (Y) و (FC) وكذلك الحال مع معال التحديد الذي ظهر بقيمة متدنية جدا ( $R^2 = 0.005$ ) وهذا ما اظهر ايضا قيمة اختبار (T= 0.145) لتؤكد عدم معنوية النموذج ككل. علماً ان الحد الثابت (a=9000.132) ظهر بقيمة موجبة وبمعنوية عالية وهو يمثل هنا انه لا يوجد استهلاك عائلي إلا بعد ان يتجاوز الدخل القومي ما قيمته (9000.132) مليون دينار.

4- نتائج تحليل الانحدار للنموذج المتعدد لتقدير أثر الدخل القومي وكل من الرقم القياسي للأسعار ومتوسط نصيب الفرد من الدخل على الانفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد العراقي وفق الصيغة التالية:-

$$FC = a + B_1Y + B_2P + B_3Per$$

### جدول (13)

تقدير أثر الدخل القومي وكل من الرقم القياسي للأسعار ومتوسط نصيب الفرد من الدخل على الانفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد العراقي

النموذج المقدر	$\hat{FC} = 7562.770 - 0.039Y - 0.001P + 1.989Per$				
الاختبارات	$a$	$B_1$	$B_2$	$B_3$	
الانحراف المعياري للمعالم	1983.715	0.092	0.003	2.487	
(T test) اختبار	3.812***	-0.423	-0.395	0.800	
معاملات الرقابة الاحصائية		R=0.191	$R^2 = 0.037$	$\bar{R}^2 = -0.071$	F=0.341

\*\*\* = عند مستوى معنوية 5%      \*\* = عند مستوى معنوية 1%

من تقدير النموذج يتضح لنا ضعف القوة التفسيرية لجميع المتغيرات الخارجية ( المستقلة) والتي من المفروض أنها تمثل محددات الانفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد العراقي. إن هذا الضعف مسوغ من الناحية الواقعية لكثرة الاضطرابات في اتجاهات الاستهلاك العائلي وللتذبذبات الحادة في مستويات الدخل ومستويات التوزيع العادل له خلال مدة الدراسة . فقد اظهرت النتائج عدم معنوية جميع المعاملات وانخفاض ماعمل الارتباط ومعامل التحديد وبالتالي كانت المعنوية الاحصائية للنموذج ككل منخفضة جدا وغير معنوية من خلال انخفاض قيمة اختبار (F=0.341).

من خلال النماذج السابقة نلاحظ ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي يتماثل من حيث اثر المتغيرات التفسيرية عليه وقوتها مع الانفاق الاستهلاكي الكلي وكلاهما يختلف عن السلوك الدالي الذي يتخذه الانفاق الاستهلاكي العائلي. وهذا مؤشر على ان نمط الانفاق الاستهلاكي العائلي مختلف بالقيم والاتجاهات عن انماط الانفاق الاستهلاكي الكلي والحكومي على الاقل من حيث محدداته. كما لاحظنا ان الدخل القومي رغم كونه من اهم محددات الانفاق الاستهلاكي قد أخذ موقعا جيدا كمتغير تفسيري لكل من الانفاق الاستهلاكي الكلي والحكومي بينما لم يكن كذلك بالنسبة للانفاق الاستهلاكي العائلي وكذلك بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من ذلك الدخل بالرغم من قوة تأثيره لكنه افتقد للمعنوية الاحصائية في جميع النماذج السابقة.

لهذا وكما اشرنا سابقا لا بد من بناء نماذج حركية لمعرفة علاقة الانفاق الاستهلاكي بالدخل الحالي وبانفاق السابق والذي يرتبط معه ويحدد اتجاهاته وهذا ما اكدته النظريات الاقتصادية ايضا .

5- نتائج تحليل الانحدار للنموذج الحركي لتقدير علاقة الدخل القومي والانفاق الاستهلاكي السابق على الانفاق الاستهلاكي الكلي في الاقتصاد العراقي وفق الصيغة الاتية :-

$$TC_t = a + B_1 Y_t + B_2 TC_{t-1}$$

#### الجدول (14)

تقدير علاقة الدخل القومي و الإنفاق الاستهلاكي السابق على الإنفاق الاستهلاكي الكلي في الاقتصاد العراقي

النموذج المقدر	$TC_t = -238.085 + 0.365Y_t + 0.562TC_{t-1}$			
الاختبارات	$a$	$B_1$	$B_2$	
الانحراف المعياري للمعالم	3376.071	0.124	0.126	
اختبار (T test)	-0.071	2.95***1	4.469***	
معاملات الرقابة الاحصائية	R=0.808	$R^2 = 0.653$	$\bar{R}^2 = 0.628$	F=26.298***

عند مستوى معنوية 1% \*\*\*=

من خلال نتائج تقدير النموذج الحركي اتضح هناك تحسن واضح في المقدرات الاحصائية فقد تحسنت القيم لوسائل الرقابة الاحصائية الأولية فارتفع معامل الارتباط الى ( $R = 0.808$ ) وكذلك معامل التحديد ( $R^2 = 0.653$ ) وحتى معامل التحديد المعدل (Adjusted R square) فكان ( $\bar{R}^2 = 0.628$ ) وهي قيم ذات

دلالة عالية بتوفيق العلاقة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج المقدر وكذلك لتوضيح شدة العلاقة بينها أما معاملات الانحدار فقد حققت معنوية عالية باستخدام اختبار (T) فقد بلغت قيمة الاختبار المحسوبة للمعامل انحدار الدخل القومي ( $t = 2.95$ ) وهي معنوية عند مستوى 1% ، وكذلك الحال لمعامل الانحدار للتباطؤ الزمني (Lag time) للإنفاق الاستهلاكي الكلي فقد بلغت قيمة الاختبار ( $t = 4.469$ ) وهي معنوية عند مستوى 1% أيضا. علما ان المعنوية الاحصائية للنموذج المقدر الذي توضحها قيمة اختبار (F) الي ظهرت ( $F = 26.298$ ) وهي ذات معنوية عالية عند مستوى 1%.

6- نتائج تحليل الانحدار للنموذج الحركي لتقدير علاقة الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي السابق على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في الاقتصاد العراقي وفق الصيغة الآتية:

$$GC_t = a + B_1 Y_t + B_2 GC_{t-1}$$

#### الجدول (15)

نتائج تقدير علاقة الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي السابق على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في الاقتصاد العراقي

النموذج المقدر	$GC_t = -3593.606 + 0.339Y_t + 0.576GC_{t-1}$			
الاختبارات	$a$	$B_1$	$B_2$	
الانحراف المعياري للمعالم	3106.679	0.124	0.127	
اختبار (T test)	-1.157	2.742**	4.536***	

معاملات الرقابة الاحصائية	R=0.818	$R^2 = 0.669$	$\bar{R}^2 = 0.645$	F=28.271***
------------------------------	---------	---------------	---------------------	-------------

عند مستوى معنوية 5% \*\* عند مستوى معنوية 1% \*\*\*

اظهرت نتائج تقدير النموذج الحركي أن هناك تحسناً واضحاً أيضاً في قيم وسائل الرقابة الاحصائية الأولية فارتفع معامل الارتباط الى ( $R = 0.818$ ) وكذلك معامل التحديد ( $R^2 = 0.669$ ) في حين بلغ معامل التحديد المعدل ( $\bar{R}^2 = 0.645$ ) . أما معاملات الانحدار فقد حققت معنوية عالية فقد بلغت قيمة الاختبار المحسوبة للمعامل انحدار الدخل القومي ( $t = 2.742$ ) وهي معنوية عند مستوى 5% ، وكذلك الحال لمعامل الانحدار للإنفاق الاستهلاكي الكلي السابق فقد بلغت قيمة الاختبار ( $t = 4.536$ ) وهي معنوية عند مستوى 1%. علماً ان المعنوية الاحصائية للنموذج المقدر الذي توضحها قيمة اختبار (F) الي ظهرت ( $F = 28.271$ ) وهي ذات معنوية عالية عند مستوى 1%.

7- نتائج تحليل الانحدار للنموذج الحركي لتقدير علاقة الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي السابق على الانفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد العراقي وفق الصيغة الاتية :-

$$FC_t = a + B_1 Y_t + B_2 FC_{t-1}$$

الجدول (16)

نتائج تقدير علاقة الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي السابق على الانفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد العراقي

النموذج المقدر	$FC_t = 839.288 + 0.030Y_t + 0.820FC_{t-1}$			
الاختبارات	$a$	$B_1$	$B_2$	
الانحراف المعياري للمعالم	1446.159	0.027	0.122	
اختبار (T test)	0.580	1.075	6.706***	
معاملات الرقابة الاحصائية	R=0.786	$R^2 = 0.618$	$\bar{R}^2 = 0.591$	F=22.669***

عند مستوى معنوية 5% \*\* عند مستوى معنوية 1% \*\*\*

هنا اظهرت نتائج تقدير النموذج الحركي أن هناك تحسناً كبيراً عن ما كانت عليه النماذج السابقة الخاصة بالانفاق الاستهلاكي العائلي أيضا في قيم وسائل الرقابة الاحصائية الأولية فارتفع معامل الارتباط الى  $(R=0.786)$  وكذلك معامل التحديد  $(R^2=0.618)$  في حين بلغ معامل التحديد المعدل  $(\bar{R}^2=0.645)$ . أما معاملات الانحدار فقد حققت معنوية عالية فقط بالنسبة للانفاق الاستهلاكي السابق في حين بقيت قيمة معامل الانحدار الخاصة بالدخل القومي منخفضة كمتغير تفسيري إذ بقي لا يؤثر بقيم او اتجاهات الانفاق العائلي. في حين كانت قيمة معامل الانحدار للانفاق العائلي السابق مرتفعة وبلغت  $(B_2=0.820)$  وهنا يمكننا الاستنتاج أن الانفاق الاستهلاكي العائلي يختلف في نمطه عن الانفاق الكلي والحكومي من حيث العوامل المحددة له وهو يتأثر بشكل كبير بالانفاق العائلي السابق اتجاهها وقيمة وهذا يرتب علينا تفسير تلك العلاقة من خلال نموذج التوقع المكيف (Adaptive Expectation Model) والذي يتوافق مع بناء نموذج حركي يمثل العلاقة بين الانفاق العائلي والدخل المتوقع وهذا النموذج تكون صيغته الاصلية كما يأتي :-

$$FC_t = a + B_0 Y_t^* + e$$

ولتقدير هذا النموذج يتوجب تحويله الى نموذج ذاتي الانحدار حسب نموذج كاغان وفق الصيغة الاتية :-

$$FC_t = ag + B_0 g Y_t + (1 - g) FC_{t-1}$$

حيث ان :-  $g$  = معدل التوقع .

$$FC_t = 839.288 + 0.030 Y_t + 0.820 FC_{t-1}$$
 وباستخدام مقدرات النموذج السابق

$$(1 - g) = 0.820$$

$$ag = 839.288$$
 وهنا تكون

$$B_0 g = 0.030$$

وبالتعويض نحصل على مقدرات النموذج الاصلي

$$g = (1 - 0.820) = 0.18$$

$$a = \frac{ag}{g} = \frac{839.288}{0.18} = 4662.711$$

$$B_0 = \frac{B_0 g}{g} = \frac{0.030}{0.18} = 0.1667$$

من هنا يكون النموذج المتوقع لعلاقة الانفاق الاستهلاكي العائلي كمتغير تابع مع المتغير التفسيري (المتوقع) وفق الصيغة التالية:-

$$FC_t = 4662.71 + 0.1667 Y_t^* + e$$

ومن هذا النموذج يمكن تحديد الميل الحدي للاستهلاك المرتبط بالدخل الحالي ومقداره  $(MPC=0.03)$  والميل الحدي للاستهلاك الذي يرتبط بالانفاق السابق يكون  $(MPC=0.820)$  اما معامل التعديل فهو  $(L=0.18)$  يمثل المعدل الذي يتم فيه تعديل اتجاهات الاستهلاك الحادثة بسبب الانفاق السابق صوب الدخل الحالي. وبانخفاض هذا المعدل يبقى الميل الحدي للاستهلاك المتوقع من الدخل الحالي منخفض

( $MPC=0.1666$ ) بمعنى ان نمط الانفاق العائلي يختلف تماما عن نمط الاستهلاك الكلي وعن نمط الاستهلاك الحكومي وهذا ما يدل على ان محددات الانفاق الاستهلاكي تختلف في تأثيرها على كل من الانفاق الكلي والحكومي من جهة وعلى الانفاق الاستهلاكي العائلي من جهة أخرى.

### الاستنتاجات:-

أظهرت النتائج الدراسية لتقدير اثر الدخل على الإنفاق العائلي للاقتصاد العراقي على الرغم من أهمية هذا المتغير إلا انه اظهر عدم وجود تأثير للدخل في الإنفاق الاستهلاكي العائلي بل ظهر إن هناك تأثيرا للاستهلاك السابق بقيمة الإنفاق الاستهلاكي العائلي . إي إن الاقتصاد العراقي وبشكل خاص المستهلك العراقي تنطبق عليه نظرية دوزنبري إي إن المحدد الأكثر تأثيراً هو الإنفاق السابق للفرد وهو العامل الذي يحدد الاستهلاك الحالي وهي طبيعة استهلاكية لدى الأفراد خصوصا في المجتمعات التي تتغير أوضاعهم الاقتصادية باستمرار . وهذا ما تأكد من التحليل القياسي الذي وجدنا فيه:-

1. هناك علاقة قوية ومؤكدة بين الاستهلاك الكلي وكذلك الحكومي مع الدخل القومي على الرغم من انخفاض معامل التحديد إلا إن التغيرات في الدخل القومي يؤثر على التغيرات كما واتجاها في كل من الإنفاق الاستهلاكي الكلي والحكومي .
2. على العكس من منطق النظرية الاقتصادية فقد ظهرت العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي وبين الدخل القومي ضعيفة جدا وسالبة بمعنى انه خلال مدة الدراسة فان الإنفاق الاستهلاكي العائلي لا يتأثر ايجابيا بمستوى التغيرات الحادثة في الدخل القومي .
3. وحتى مع إدخال متغيرات أخرى تمثل محددات الإنفاق الاستهلاكي العائلي مثل المستوى العام للأسعار وحصة الفرد من الدخل القومي فقد ظهرت نتائج العلاقة مؤكدة لضعف تأثير الدخل والمستوى العام للأسعار على الإنفاق الاستهلاكي العائلي مع ارتفاع اثر حصة الفرد كمتغير تفسيري بمعادلة الانحدار مع هذا إن هذا الأثر لحصة الفرد ظهر بمستويات معنوية منخفضة لا يمكن معها الاعتماد على دقته في النموذج .
4. أظهرت النماذج الحركية ان جميع أنواع الإنفاق الاستهلاكي ترتبط بالإنفاق السابق ضمن نظرية دوزنبري وخصوصا الإنفاق الاستهلاكي العائلي والذي ظهر ان الإنفاق السابق يعد العامل الحاسم في تحديد مستويات واتجاهات الإنفاق العائلي ، وهنا فقط يمكن التعويل على بناء نموذج لعلاقة دالية تمثل نمط الإنفاق الاستهلاكي العراقي خلال مدة الدراسة على وفق منطق نظرية التوقع المكيف . إن أنماط الاستهلاك العائلي مرتبطة بالتوقعات أكثر من ارتباطها بحد ذاته التي تحدها النظرية الاقتصادية خاصة الدخل القومي أو حصة الفرد من الدخل القومي ، وهنا يظهر الميل الحدي للاستهلاك المتوقع هو 16.67% .

## المراجع من الكتب العربية

1. اموري هادي كاظم و الدليمي ، محمد مناجد عيفان ، مقدمة في تحليل الانحدار الخطي ، لطلبة الصف الثالث احصاء ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 .
2. جعفر باقر علوش -محاضرات غير منشورة للدراسات العليا -كلية الادارة والاقتصاد - جامعة واسط - 2011
3. سالم محمد عبود - منى تركي - مدخل الى حماية المستهلك - مركز بحوث السوق -بغداد -دار الدكتور للعلوم -ط 1- 2009
4. سعدون حمود جثير واخرون - قياس سلوك المستهلك تجاه الادوية من وجهة نظر الطبيب - دراسة استطلاعية - مسئل من مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة -العدد 22-2009
5. سيد محمود الهواري - تصرفات المستهلكين النظريات والارقام والبحوث - بيروت -ط 1- 1966
6. سعيد سنان رضا الشبيبي ( ضرورة نماذج الاقتصاد القياسي لاعداد خطط التنمية ،معالجة غير رياضية ،بحث غير منشور ) بغداد-وزارة التخطيط، الدائرة الاقتصادية، قسم تنسيق الخطة ،تشرين الاول، 1978 .
7. عبود السامرائي ((القاموس الاقتصادي الحديث)) الطبعة الاولى، مطبعة المعارف، بغداد،/ 1980 .
8. مامون طربية -علم الاجتماع في الحياة اليومية - قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة - بيروت -ط 1- دار المعرفة للنشر - 2011
9. محمد الجوهري - احمد زايد واخرون -علم الاجتماع الاقتصادي - عمان - دار المسيرة للنشر - ط 1- 2009
10. محمد عبد العال ، وآخرون ، نظرية الاقتصاد القياسي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1991 .

## الرسائل والاطاريح:-

1. اقبال هاشم ، الاثر التراكمي الحصار الاقتصادي ، ، اطروحة دكتوراه مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية ، 2004
2. عبد الغني حميد المشهداني - تطور نمط الاستهلاك العائلي في ضوء بحوث ميزانية الاسرة العراقية - دراسة اقتصادية قياسية للمدة (1971-1985) اطروحة دكتوراه مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد -1989.

## النشرات والمجلات والتقارير الاقتصادية



1. الشارف عتو ، " دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر، في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009.
2. إحسان سماوة – معالم التنمية واتجاهاتها -دراسة رقم (409) المعهد القومي للتخطيط – بغداد .
3. خالد بن حمد بن عبد الله القدير، " اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، المجلد 17- العدد 2، السعودية، 1425هـ.
4. عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، " تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد 32 ، جامعة الأزهر، 2007
5. سعدون حمود جثير وآخرون – قياس سلوك المستهلك تجاه الادوية من وجهة نظر الطبيب – دراسة استطلاعية – مسئل من مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة –العدد 22-2009
6. هناء عبد الحسين – تقدير وتحليل دالة الطلب للمواد الغذائية في العراق للمدة -(1971-1990) مسئل من مجلة كلية الادارة والاقتصاد- جامعة المستنصرية – العدد48- 2004
7. وزارة التخطيط - ارتفاع الاسعار والدخل الحقيقي لموظفي الدولة للفترة (1990-1994 ) – دراسة اقتصادية خاصة بهيئة التخطيط الاقتصادي –رقم الدراسة (1004)
8. وزارة التخطيط – الاستهلاك العام في العراق - دراسة اقتصادية خاصة بهيئة التخطيط الاقتصادي رقم (4) -1984
9. وزارة التخطيط – مؤشرات تطور الاقتصاد العراقي للمدة (1968-2001) –دائرة الحسابات القومية – الجهاز المركزي للإحصاء
10. وزارة التخطيط – دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ،تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010.

### شبكة الانترنت

1. <http://www.educ22.com> انماط الاستهلاك - 1
2. خالد توفيق - ظاهرة الاستهلاك بين التحليل الاقتصادي والتفسير الاجتماعي –رؤية نظرية مختلفة –بحث منشور وزارة الاعلام المصرية  
<http://www.ahramonline.org/eg/articles.aspx?Serial=402832&eid=246>
- 3- <http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php?t=119317>

### المصادر الانكليزي

1. Akoutsoyiannis ( theory of Econometric), LONDON, Mac malin press LDT,1977
2. Stefen Valavanis and Alfred H ., (Econometric),Me. Graw Hill-Book com. INC.,New York, 1969.
- 3.T.Merret Brown, ( specification and uses of Econometric models),Mac millan,New York, st maklins
4. Spyros Makrijdakis and Steven C. whelwrih (forecasting methods and application) , john wiely and sons: New York , 1978.

5. .Eric, A.H and john E. J, (statistical methods for social scientist Academic), press, New York nc., 1977
6. Granger, C.W. J. and Newbold, P. "Spurious Regression in Econometrics." Journal of 'Econometrics, 2(191r4),.
- 7- . -Nelson, C. and Plosser, C. "Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series; Some Evidence and Implications." Journal of Money Economics, 10(1982),.
8. Phillips, P. C. B. "Time Series Regression with a Unit Root." Econometrica, 55, No. 2 (1987
9. Rao, B. Cointegration-For the Applied Economics. New York: The Macmillan Press Ltd., 1994.
10. William H. Greene, "Econometric Analysis", 5<sup>th</sup> Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003,
- 11- Dickey, D. A. and Fuller, W. A. "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root." Econometrica, 49 (1981), 1057-1072.
- 12.Patterson, K. , " An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach ". Palgrave, New York, 2002,
13. Johansen, S. and Juselius, K. "Maximum Likelihood Estimation and Interference on Cointegration with Application to the Demand for Money." Oxford Bulletin of Economics and Statistics,